دراسة اقتصادية للعوامل المؤثرة على استقرار إنتاج وتجارة القطن المصري

أ.د/ أسامة أحمد البهنساوى
أستاذ الاقتصاد الزراعي
كلية الزراعة جامعة الأزهر

د/ سحر إبراهيم البهائى
خبير أول بمعهد التخطيط القومى بالقاهرة وخبير اقتصادى
بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بالكويت

مقدمة

تصدر محصول القطن قائمة تلك المحاصيل التي ذاع صيتها عالميا منذ قرر محمد علي عام ١٨٠٥ إدخال محاصيل جديدة إلى الأراضي المصرية. وقد ظل القطن يشكل محورا إستراتيجيا للإقتصاد القومى، بل للبنية الإجتماعية المصرية على مدى زمنى ممتد حتى عند تحول كبار ملاك الأراضى الزراعية من الاعتماد المطلق على ريع الأراضي والإقطاع إلى الإستثمار فى الأنشطة التحويلية والتجارية والخدمية وذلك مع إنشاء بنك مصر عام ١٩٢٠ كأحد تداعيات الحركة القومية المصرية عام ١٩١٩. و مع حلول منتصف القرن الماضى وسيطرة الدولة بأجهزتها و سياساتها المركزية على كافة عناصر الإنتاج استمر القطن فى لعب دورا هاما فى الاقتصاد القومى ، و لكنه ظل هذا الدور مقيدا بالخطة المركزية للدولة ، والتى نجحت إلى حد ما فى زيادة القيمة المضافة للقطن المصرى لتوسعها فى العمليات التحويلية بالنسبة لقطاع الغزل و النسيج .

وعلى الرغم من نجاح السياسات المركزية لإدارة القطاعين الزراعى والصناعي لفترة ما فيما يتعلق بالقطن والغزل والنسيج إلا أن الارتباط الشديد بالمركزية أدى إلى عدم القدرة على التكيف مع معطيات الطلب نظرا لتغيرها بوتيرة أسرع كثيرا من عملية إتخاذ القرار المركزى أو الحكومى. وقد تجلى هذا الأثر السلبى للقيود المركزية على عملية التسويق فى المجال الدولى للأقطان والغزول المصرية ، وأصبح القطن والغزل المصرى يعتمد بصفة أساسية على الحصص التفضيلية التى يتحصل عليها فى الأسواق الدولية بدلا من الإعتماد على الميزة النسبية للقطن المصرى طويل التيلة فائق الجودة وتحويلها لميزة تنافسية قابلة للتكيف مع المحيط العالمى، ولاسيما أوضاع الطلب فى الأسواق العالمية ، حتى أصبح إنتاج القطن وما يشتق منه بعد العمليات التحويلية قائم فقط على عنصر العرض المحدد مسبقا من خطة الدولة دون الأخذ فى الإعتبار حجم ونوع واحتياجات الطلب المحلى أو العالمى .

واعتبارا من عام ١٩٩٤ تحول مسار السياسة الزراعية المصرية إلى رفع يد الدولة عن الأنشطة الإقتصادية وفقا لبرنامج الإصلاح الإقتصادى و إعادة الهيكلة فى مصر وهو البرنامج المدعوم من قبل البنك الدولى و صندوق النقد الدولى منذ ١٩٩٢ ، وبدأت سياسة جديدة تقوم على إلغاء حزمة القيود الموجودة سلفا وفتح المجال أمام القطاع الخاص للإستثمار فى حلج وتصدير الأقطان المصرية . وفى ذات الوقت تحول الطلب العالمى نحو الأقطان قصيرة التيلة الأقل من حيث الجودة و التكلفة والتى لا تزرع فى مصر، و كان ذلك أحد تأثيرات العولمة على أذواق المستهلكين وآليات المصنعين خاصة بعد الدخول القوى والمؤثر للصين فى سوق القطن قصير التيلة ومشتقاته من غزول وملابس مصنعة من خامات مخلوطة منخفضة التكاليف. وعلى أثر ذلك أنقلب الوضع تماما بالنسبة للقطن طويل التيلة فأصبحت غالبية الطلب العالمى قائم على القطن قصير التيلة والمنتجات المستمدة منه بينما أنحسر الطلب فى السوق العالمى على نسبة ضئيلة جدا لصالح القطن طويل التيلة والذى مازال يواجه فيه القطن المصرى منافسة شديدة من قبل القطن الأمريكى pima .

ويعد تواجد القطن المصرى فى الأسواق الخارجية والمحافظة على أسواقه العالمية من الأهمية بمكان، حيث أن ذلك يدعم أيضا تواجد المنسوجات المصرية فى الأسواق المحلية والعالمية، حيث ظل القطن لفترة طويلة من الزمن مصدرا هاما من مصادر الحصول على النقد الأجنبى وضبط الميزان التجارى للدولة.

غير أن إنحسار الحصص السوقية المحددة مسبقا أو الكوتة السوقية الممنوحة لبعض الدول النامية ومنها مصر وإنتهاء ما يعرف ب Multi-fiber agreement (إتفاقية تحديد حجم الورادات من المنسوجات المنتجة فى الدول النامية) عام ٢٠٠٥ قد فتح المجال لدول جنوب شرق أسيا وغيرها أمام المنافسة السعرية الشديدة والقائمة على إنخفاض تكلفة العمالة و كثافتها . وبناء على ذلك اضطرت مصانع الغزل والنسيج المصرية إلى الاعتماد على الأقطان قصيرة التيلة المستوردة من بنغلاديش والصين وتركيا والهند وغيرها دون استخدام القطن المصرى طويل التيلة ، معللة ذلك السلوك بحاجتها الشديدة لمدخلات منخفضة التكاليف لتستطيع المنافسة فى السوق العالمى والمحلى وخاصة مع زيادة نمو حجم الواردات المصنعة فى الخارج ، وفى ذات الوقت فإن إنحسار الطلب والكوتة المحددة فى السوق العالمى قلص فرص تصدير القطن المصرى الخام نظرا لضعف أليات التسويق ، مما أدى فى النهاية إلى انخفاض كمية الإنتاج السنوى من القطن المصرى من حوالى ٨,٣ مليون قنطار قطن شعر قبل تحرير إنتاج وتجارة القطن عام ١٩٩٣ إلى حوالى ٢,٣مليون قنطار قطن شعر عام٢٠١٢.

مشكلة البحث :

أدت التغيرات المستمرة فى السياسات الزراعية المصرية التي تم الأخذ بها خلال العقود الماضية والتى لم تأخذ فى اعتبارها التحولات العالمية فى مجال الإنتاج والتجارة وتكنولوجيا التصنيع وخاصة تلك المتعلقة بإنتاج وتجارة محصول القطن، والتى أرتكزت باستمرار على الحكم المتسرع بأن السياسة السابقة كانت غير ناجحة ، إلى فقدان محصول القطن للميزة التى كان يحتلها بين المحاصيل الزراعية الأخرى ولدى المزارعين ، في مجال إنتاجه وتجارته الداخلية والخارجية ، الأمر الذي انعكس في ضعف ثقة كل من القطاع الإنتاج والتجارى فى الحكومة ، وذلك على الرغم من أن تحقيق توازن سوق القطن ونجاح عملية تسويقه محليا وخارجيا يتوقف على مدى ما تحققه السياسات الزراعية خاصة السعرية منها من توازن بين مصالح كافة الأطراف المتعاملة فى سوق القطن من منتجين وتجار وغزالين محليين ومستوردين من جميع أنحاء العالم ، الأمر الذى أنتهى إلى تناقص المساحة المزروعة بالقطن وتذبذب الإنتاجية الفدانية ، وبالتالى انخفاض كمية الإنتاج من حوالى ٨,٣ مليون قنطار قطن شعر عام ١٩٩٣ إلى حوالى ٢,٣مليون قنطار قطن شعر عام٢٠١٢، كما اضطرت مصانع الغزل والنسيج المصرية إلى الاعتماد على الأقطان قصيرة التيلة المستوردة ، وفى ذات الوقت تقلصت فرص التصدير أمام القطن المصرى لضعف آليات السوق .

هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على العوامل التى أدت إلى عدم استقرار إنتاج وتجارة القطن المصرى، وتحديد آليات العمل التى يمكن اتباعها لتحقيق سياسة إنتاجية وتسويقية مستقرة ، وبالتالى تحقيق استقرار دخول مزارعى القطن والمحافظة على مكانة القطن المصرى فى الأسواق العالمية .

نتائج البحث ومناقشتها

أولا – تطور إنتاج القطن المصرى :

اتسمت السياسة الزراعية المصرية منذ أوائل الستينات وحتى بداية التسعينات من القرن الماضى بالتدخل المباشر من قبل الدولة في تحديد المساحات المستهدف زراعتها وتحديد الأسعار وتسويق الناتج ومستلزمات الإنتاج . ويعد محصول القطن من أهم المحاصيل التي عانت من أثار التدخل الحكومي سواء في إنتاجه أو تسويقه داخليا أو خارجيا ، حيث قامت الدولة من خلال التشريعات الزراعية بتحديد المساحة الواجب زراعتها من القطن بحيث لا تقل عن ٣٣% من إجمالي الرقعة الزراعية ثم التسليم الإجبارى للمحصول عن طريق الجمعيات التعاونية بسعر محدد من قبل الدولة وحظر الاتجار في القطن فى الأسواق الداخلية ،أما التسويق الخارجى للمحصول فكان يتم علي أساس تصدير الفائض من الإنتاج المحلى بعد تلبية احتياجات الصناعة المحلية . ومنذ بداية التسعينات تبنت السياسة الزراعية للدولة سياسة إصلاحية تخلت فيها

عن فرض تركيب محصولى تحدد فية المساحات المستهدف زراعتها من المحاصيل المختلفة وعلى رأسها القطن، كما تراجع دور الدولة فى تسويق مستلزمات الإنتاج والناتج من المحصول وأخيراً طبق التحرير الكامل للتجارة الداخلية للقطن عام ١٩٩٦ وقد أدت هذه السياسات على اختلاف توجهاتها إلى :

١- تدهور المساحة المخصصة لإنتاج القطن :

توضح بيانات الجدول رقم (١) أن المساحة الكلية التى خصصت لزراعة محصول القطن على مستوى الجمهورية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) قد أتسمت بالتذبذب بين الزيادة والنقصان حيث بلغت حدها الأدنى عام ٢٠٠٩ بحوالى ٢٨٤ ألف فدان ، بينما بلغت حدها الأقصى عام ١٩٩٦ بحوالى ٩٢١ألف فدان . وتوضح المعادلة رقم (١) من الجدول رقم (٢) أن المساحة التى تم تخصيصها لزراعة القطن على مستوى الجمهورية قد اتخذت اتجاها متناقصا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) فقد انخفضت بمعدل سنوى معنوى إحصائيا بلغ حوالى٢٨,٨ ألف فدان تمثل حوالى٤,٨٤% من متوسط المساحة على مستوى الجمهورية خلال نفس الفترة والتى بلغت حوالى ٥٩٥ألف فدان.

٢- تذبذب الإنتاجية الفدانية :

توضح بيانات الجدول رقم(١) أن متوسط إنتاجية الفدان من محصول القطن على مستوى الجمهورية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) قد أخذت تذبذبت بين الزيادة والنقصان من سنة إلى أخرى، وقد بلغت حدها الأدنى عام ١٩٩٥ بحوالى ٥,٠٥ قنطار/فدان، بينما بلغت حدها الأقصى عامى٢٠١١بحوالى ٧,٧٥ قنطار/فدان . وتوضح المعادلة رقم (٢) من الجدول رقم (٢) أن إنتاجية الفدان من القطن الزهر على مستوى الجمهورية قد اتسمت بالثبات النسبى حيث زادت بمعدل سنوى غير معنوى إحصائيا بلغ حوالى٠,٠٣٤ قنطار / فدان تمثل حوالى٠,٥% فقط من متوسط الإنتاجية على مستوى الجمهورية خلال نفس الفترة والتى بلغت حوالى ٦,٥٥قنطار/ فدان.كما توضح المعادلة رقم (٣) من نفس الجدول أن إنتاجية الفدان من القطن الشعر قد زادت بمعدل سنوى غير معنوى إحصائيا بلغ حوالى٠,٠٤٥ قنطار/ فدان تمثل حوالى٠,٦% فقط من متوسط الإنتاجية على مستوى الجمهورية خلال نفس الفترة والتى بلغت حوالى٧,٨٠ قنطار / فدان.

جدول رقم (١): مساحة وإنتاجية وإنتاج القطن فى مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)

السنوات	المساحة		الإنتاجية الفدانية بالقنطار				الإنتاج بالألف قنطار		
	ألف فدان	الرقم القياسى	القطن الزهر	الرقم القياسى	القطن الشعر	الرقم القياسى	القطن الزهر	الرقم القياسى	القطن الشعر
١٩٩٥	٧١٠	١٠٠	٥,٧٢	١٠٠	٦,٨٠	١٠٠	٤٠٦٢	١٠٠	٤٨٣١
١٩٩٦	٩٢١	١٢٩,٧	٦,٢٦	١٠٩,٤	٧,٥١	١١٠,٤	٥٧٦١	١٤١,٨	٦٩١٤
١٩٩٧	٨٥٩	١٢١	٦,٨٠	١١٨,٩	٧,٩٦	١١٧,١	٥٨٤٢	١٤٣,٨	٦٨٤١
١٩٩٨	٧٨٩	١١١،١	٥,٠٥	٨٨,٣	٥,٨٢	٨٥,٦	٣٩٨٥	٩٨,١	٤٥٩٤
١٩٩٩	٦٤٥	٩٠,٩	٦,٠٧	١٠٦,١	٧,٢٢	١٠٦,٢	٣٩٢٠	٩٦,٥	٤٦٦٢
٢٠٠٠	٥١٨	٧٣,٠	٦,٧٨	١١٨,٥	٨,١١	١١٩,٣	٣٥١٧	٨٦,٦	٤٢٠١
٢٠٠١	٧٣١	١٠٣,٠	٧,٢٣	١٢٦,٤	٨,٦٦	١٢٧,٤	٥٢٨٨	١٣٠,٢	٦٣٣٢
٢٠٠٢	٧٠٦	٩٩,٤	٦,٨٨	١٢٠,٣	٨,٢٠	١٢٠,٦	٤٨٦١	١١٩,٧	٥٧٩٥
٢٠٠٣	٥٣٥	٧٥,٤	٧,٠٧	١٢٣,٦	٨,٣٥	١٢٢,٨	٣٧٨٣	٩٣,١	٤٤٦٧
٢٠٠٤	٧١٥	١٠٠,٧	٦,٩٧	١٢١,٩	٨,٥١	١٢٥,١	٤٩٨٥	١٢٢,٧	٦٠٧٩
٢٠٠٥	٦٥٧	٩٢,٥	٦,٢٢	١٠٨,٧	٧,٦٢	١١٢,١	٤٠٨٦	١٠٠,٦	٥٠٠٢
٢٠٠٦	٥٣٦	٧٥,٥	٧,٤٥	١٣٠,٢	٨,٩٨	١٣٢,١	٣٩٩٤	٩٨,٣	٤٨١٥
٢٠٠٧	٥٧٥	٨١,٠	٦,٨٦	١١٩,٩	٨,١٧	١٢٠,١	٣٩٤٠	٩٧,٠	٤٦٩٨
٢٠٠٨	٣١٣	٤٤,١	٦,٤٦	١١٢,٩	٧,٦٩	١١٣,١	٢٠٢٠	٤٩,٧	٢٤٠٧
٢٠٠٩	٢٨٤	٤٠,٠	٦,٢٨	١٠٩,٨	٧,٤٨	١٠٩,٩	١٧٨٥	٤٣,٩	٢١٢٥
٢٠١٠	٣٦٩	٥٢,٠	٦,٤٩	١١٣,٥	٧,٧٣	١١٣,٦	٢٣٩٧	٥٩,٠	٢٨٥٣
٢٠١١	٥٢٠	٧٣,٢	٧,٧٥	١٣٥,٥	٩,٢٣	١٣٥,٧	٤٠٣٠	٩٩,٢	٤٨٠٠
٢٠١٢	٣٣٣	٤٦,٩	٥,٥٩	٩٧,٧	٦,٦٦	٩٧,٩	١٨٦٥	٤٥,٩	٢٢١٨
متوسط الفترة	٥٩٥	٨٣,٩	٦,٥٥	١١٤,٥	٧,٨٠	١١٤,٧	٣٨٩٦	٩٥,٩	٤٦٤١

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، الإدارة العامة للاحصاءات الزراعية ، بيانات غير منشورة.

٣- انخفاض الإنتاج الكلى من القطن :

نتيجة للتغيرات السابق عرضها فى كل من المساحة المخصصة لإنتاج محصول القطن وإنتاجية الفدان منه خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)، فإن الإنتاج الكلى من محصول القطن على مستوى الجمهورية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) قد تذبذب بين الإرتفاع والإنخفاض كما توضح ذلك بيانات الجدول رقم(١) حيث بلغ حده الأدنى عام ٢٠٠٩ بحوالى١٧٨٥ ألف قنطار، بينما بلغ حده الأقصى عام ١٩٩٧ بحوالى ٥٨٤٢ ألف قنطار.

جدول رقم (٢) : الإتجاه الزمنى العام للمساحة والإنتاجية والإنتاج الكلى من محصول القطن فى مصر خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠١٢)

البيان	معادلة الإتجاه الزمنى العام	ر$^{-2}$	ف	معدل الزيادة السنوية %
١- المساحة	ص$^{\wedge}$هـ = ٨٦٨,٧-٢٨,٨س هـ (٥,٧٧٧-)*	٠,٦٥٦	٣٣,٣٧	(٤,٨٤-)
إنتاجية الفدان :				
٢- قطن زهر	ص$^{\wedge}$هـ = ٦,٢٣+٠,٠٣٤س هـ (١,١٠١)	٠,١٢	١,٢١	٠,٥
٣- قطن شعر	ص$^{\wedge}$هـ = ٧,٣٩+٠,٠٤٥س هـ (١,١٧٦)	٠,٠٢٢	١,٣٨	٠,٦
الإنتاج الكلى :				
٤- قطن زهر	ص$^{\wedge}$هـ = ٥٤٠٥,٧-١٥٩ س هـ (٣,٤٥٨-)*	٠,٤٤	١٤,٣٢	(٤,١-)
٥- قطن شعر	ص$^{\wedge}$هـ = ٦٤١٤-١٨٦ س هـ (٣,٦٣٣-)*	٠,٤٢	١٣,٢٠	(٤,٠٧-)

*- معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠٥

المصدر : حسبت من بيانات الجدول رقم (١) .

وتوضح المعادلة رقم (٤) من الجدول رقم (٢) أن الإنتاج الكلى من القطن الزهر قد انخفض بمعدل سنوى معنوى إحصائيا بلغ حوالى١٥٩ ألف قنطار تمثل حوالى٤,١% من متوسط الإنتاج على مستوى الجمهورية خلال نفس الفترة والذى بلغ حوالى٣٨٩١ألف قنطار. كما توضح المعادلة رقم (٥) انخفاض الإنتاج الكلى من القطن الشعر بمعدل سنوى معنوى إحصائيا بلغ حوالى١٨٦ ألف قنطار تمثل حوالى٤,١% من متوسط الإنتاج على مستوى الجمهورية خلال نفس الفترة والذى بلغ حوالى٤٦٤١ألف قنطار.

ثانيا - أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على إنتاج القطن فى مصر :

أدى الانخفاض المستمر فى المساحة المزروعة من القطن فى مصر بالاضافة إلى بعض العوامل الأخرى مثل جمود إنتاجية الفدان ، وعدم نمو الصناعات المحلية المستهلكة للقطن ، بل زاد اعتماد الصناعة المحلية على استيراد القطن الشعر من الخارج بسبب انخفاض سعره مقارنة بالأسعار المحلية على الرغم من كونه أقل جودة. وقد أفترضت الدراسة أن أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فى الإنتاج المحلى من القطن كما هو موضح ببيانات الجدول رقم (٣) هى: تكاليف إنتاج الفدان بالجنيه (س١) ، صافى العائد الفدانى بالجنيه (س٢) ، السعر التصديرى بالدولار/طن (س٣) ، المخزون المحلى بالألف طن (س٤)، كمية الصادرات بالألف قنطار (س٥) .

وبتقدير دالة الإنحدار المتعدد للمتغيرات المؤثرة على الإنتاج الكلى من محصول القطن فى مصر خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٢) فقد تم الحصول على الدالة التالية:

ص$^{\wedge}$هـ= ٤٣٠٦ - ٠,٨٨٠س١+ ٠,٢٦٧س٢+ ٠,٣١٩س٣ + ٠,١٤٥س٤+ ٠,٠٦س٥

(٤,٨٤٥-)* (١,٥٣٤) (١,٩٤٤)* (٠,٨٨٥) (٠,٣١٨)

ر$^{-2}$ = ٠,٥٨٧ ف للدالة = ٦,٠١٣

وتوضح نتائج الدالة السابقة أن الدالة المقدرة معنوية إحصائيا عند مستوى المعنوية ٠,٠٥ كما يستدل من قيمة معامل التحديد المعدل على أن حوالى ٥٨,٢% من التغيرات فى كمية الإنتاج الكلى من

محصول القطن فى مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) ترجع إلى المتغيرات المستقلة التى تم إختيارها مجتمعة فى الدالة المقدرة . كما تبين الدالة أهمية تأثير كل من تكاليف الإنتاج بالجنيه/ فدان (س١) ، والسعر التصديرى بالدولار/ طن (س٣) ،على الإنتاج الكلى من محصول القطن حيث ثبتت معنوية تأثير هذين المتغيرين عند مستوى المعنوية ٥%.

جدول رقم (٣) : أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على إنتاج القطن في مصر خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠١٢)

السنوات	الإنتاج الكلى ألف قنطار ص	تكاليف إنتاج الفدان بالجنيه س١	صافى العائد الفدانى جنيه/فدان س٢	السعر التصديرى دولار/ طن س٣	المخزون المحلى ألف طن س٤	كمية الصادرات ألف طن س٥
١٩٩٥	٤٠٦٢	١٠١٩	١٧٣٠	٢٢٥٨	١٥٧	٦٧,٤
١٩٩٦	٥٧٦١	١٤٨٨	١٧٨٩	٣٩٤٣	١٣٠	٢٣,٣
١٩٩٧	٥٨٤٢	١٦٢٦	١٩٧٢	٣٦٣٨	٢٢٩	٤١,٨
١٩٩٨	٣٩٨٥	١٥٦٦	٢٧٧	٢٣٨٧	٢٠٨,٤	٥٦,٣
١٩٩٩	٣٩٢٠	١٨٤٤	٣٣٥	٢١٣٦	١٤٦	١١١,٥
٢٠٠٠	٣٥١٧	٢٠٥٣	٣٨٤	٢٠٩٢	١٠٠	٦٣,٢
٢٠٠١	٥٢٨٨	٢٠٦٨	٥٢٨	٢٢٧٩	٧٩,٣	٨١,٦
٢٠٠٢	٤٨٦١	٢٠٦٣	٨٢٩	٢٠٤٦	١٢٣،٥	١٦١,١
٢٠٠٣	٣٧٨٣	٢١١١	١٧٥٤	١٨٥٩	٠,٩٥	١٩٦,٨
٢٠٠٤	٤٩٨٥	٢٢٧٥	١٧٧٣	٢٦٢٩	١٨,٩	١٨٣,٧
٢٠٠٥	٤٠٨٦	٢٦١٧	٢٠٥٨	١٨٦٦	٦,٧	٩٦,٨
٢٠٠٦	٣٩٩٤	٢٩٦٥	٢٦٨٩	٢٤٠٦	١٦,٩	٥٥,٢
٢٠٠٧	٣٩٤٠	٣٤٣٧	١٢٩٩	١١٩٢	٧٠,٣	١٢٨,٣
٢٠٠٨	٢٠٢٠	٤٤٥٦	١٢٢٧	١٩٠٨	٣٦,٨	٩٧,٢
٢٠٠٩	١٧٨٥	٣٩٩٨	٤٠٣	٢٥١٨	٦٥,١	١٥,٤
٢٠١٠	٢٣٩٧	٤٥٧١	٤٢٨١	٢٥١٤	١٠,٧	٥٥
٢٠١١	٤٠٣٠	٥١٩٣	٣٢١٥	٤٣١٨	٣٧	٦١,٢
٢٠١٢	١٨٦٥	٥٤٩٠	١٢٢٣	٤١٥٣	١٢,٦	٢٦،٣
متوسط الفترة	٣٨٩٦	٢٨٢٤,٤	١٥٤٢,٦	٢٥٦٣	١٨٥	٨٨

المصدر: جمعت وحسبت من

١- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، الإدارة العامة للإحصاءات الزراعية ، بينات غير منشورة .

٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، أعداد مختلفة.

وبتقدير دوال الإنحدار المتعدد المرحلى للمتغيرات السابقة أمكن التوصل إلى أفضل العلاقات الدالية فى الصورة الخطية من الناحية الإحصائية ، والتى توضح أهم المتغيرات الاقتصادية التى لها تأثير فى مقدار وإتجاه الإنتاج الكلى من محصول القطن ، ومنها يتضح أن أكثر العوامل تأثيرا فى الإنتاج الكلى من القطن فى مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) هى تكاليف الإنتاج بالجنيه/فدان (س١) ، حيث تؤدى زيادة تكاليف الإنتاج بنسبة ١% إلى انخفاض الإنتاج بنسبة ٠,٨٨% ، كما يتضح أن حوالى ٤٨,٢% من التغيرات فى إنتاج محصول القطن ترجع إلى تغير تكاليف إنتاجه ، كما توضح ذلك بيانات الدالة رقم (١) من الجدول رقم (٤) .كذلك توضح بيانات الدالة رقم (٢) من نفس الجدول أن كلا من تكاليف الإنتاج (س١) ، والسعر التصديرى (س٣) يفسرا معا حوالى ٥٨,٥% من التغير فى الإنتاج المحلى من القطن .

جدول رقم (٤) : دوال الإنحدار المتعدد المرحلي للمتغيرات المؤثرة على إنتاج القطن فى مصر خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠١٢)

رقم الدالة	الدالة	معامل التحديد المعدل $ر^{-2}$	ف للدالة
١	ص^هـ= ٥٧١٧- ٠,٧١٤ س١ (-٤,٢١١)*	٠,٤٨٢	١٧,٧٣
٢	ص^هـ= ٥٤٣,٧ + ٥,٤٧ س١ – ٠,٣٩٢س٤ (-٥,١٧٣)* (٢,٢٩٠)*	٠,٥٨٥	١٣,٧٠

المصدر : حسبت من بيانات الجدول رقم (٣) .

ثالثا – بعض مؤشرات السياسات التسويقية للقطن :

على الرغم من محاولات تطوير النظام التسويقى للقطن ، إلا أن الأوضاع التسويقية الراهنة أسفرت عن مستويات فقيرة فى العديد من عناصر الأداء التسويقى خلال الفترة بعد تحرير إنتاجه وتجارته (١٩٩٥-٢٠١٢) نظرا لوجود خلل فى الدور الحكومى فى ضبط السوق ، وقصور نظم المعلومات التسويقية فيما يتعلق بالأسواق الخارجية للقطن ، مما أسفر عن الكثير من المشكلات والنتائج السلبية كتذبذب كميات الإنتاج والصادرات والمخزون ، وانخفاض العائد الذى يحصل عليه المنتج من تسويق إنتاجه من القطن.

ويعد محصول القطن من أهم المحاصيل التي عانت من أثار التدخل الحكومى سواء في إنتاجه أو تسويقه داخليا أو خارجيا ، حيث قامت الدولة أولا من خلال التشريعات الزراعية بتحديد المساحة الواجب زراعتها من القطن بحيث لا تقل عن ٣٣% من إجمالى الرقعة الزراعية ثم التسليم الإجبارى للمحصول عن طريق الجمعيات التعاونية بسعر محدد من قبل الدولة وحظر الاتجار في القطن فى الأسواق الداخلية . أما التسويق الخارجى للمحصول فكان يتم على أساس تصدير الفائض من الإنتاج المحلى بعد تلبية احتياجات الصناعة المحلية ، ومنذ بداية التسعينات تبنت الدولة سياسة زراعية إصلاحية وتحريرية تخلت فيها عن فرض تركيب محصولى تحدد فيه المساحات المستهدف زراعتها من القطن ، كما تراجع دور الدولة فى تسويق مستلزمات الإنتاج والناتج من المحصول وأخيراً طبق التحرير الكامل للتجارة الداخلية للقطن إعتبارا من موسم ١٩٩٥، حيث صدرت عدة قرارات وزارية لتنظيم تجارة القطن فى الداخل كالتالى :

١- فى عام ١٩٩٩ صدر القرار الوزارى رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٩ بشأن تنظيم تداول التقاوى وذلك لمنع خلط الأصناف ، مع استثناء وزارة الزراعة والحقول التى تجرى عليها تجارب من معهد بحوث القطن بمركز البحوث الزراعية من قرار عدم جواز زراعة أصناف من القطن تخالف الأصناف المحددة بكل منطقة ، وقد صدرت قرارات وزارية مماثلة فى السنوات التالية لمنع خلط الأصناف والمحافظة على أصناف القطن المصرى من التدهور.

٢- فى عام ٢٠٠١ بدأ تطبيق القرار الوزارى رقم ٣٠١لسنة ٢٠٠٠ بشأن تسويق القطن اختياريا بمحافظات إنتاج القطن وفقا لنظام محدد للمحافظة على جودة القطن وأقطان الأكثار ، وتحقيق التوازن فى آليات السوق الحر ، وقد نظم هذا القرار طريقة حصول المزارعين على الثمن، وإقامة التجار لحلقات الشراء، وتحمل صندوق موازنة أسعار القطن لفروق الأسعار، وتحديد المناطق المخصصة لزراعة التقاوى. ثم تبعه القرار الوزارى رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٠٠٢بشأن النظام الاختيارى لتسويق القطن الزهر موسم ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣.

٣- فى عام ٢٠٠٢ صدر القرار الوزارى رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٠٠٢بشأن النظام الاختيارى لتسويق القطن الزهر موسم ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ متضمنا أن يتم تسويق أقطان بمحافظات إنتاج القطن وفقا لنظام محدد للمحافظة على جودة القطن وأقطان الأكثار ، وتحقيق التوازن فى آليات السوق الحر، ويحصل المزارعون على الثمن طبقا للأسعار المعلنة فى حلقات التسويق ومراكز التجميع، ويقوم التجار بإقامة حلقات التسويق ومراكز النجميع بالشروط المحددة مع الزامهم بإخطار اللجنة الاشرافية ولجنة تجارة القطن فى الداخل وهيئة تحكيم واختبارات القطن.وأن تتولى هيئة تحكيم واختبارات القطن توفير الفرازين من ذوى الخبرة لفرز الأقطان وتقدير التصافى ، وفرز الأقطان الموردة للمحالج للتاكد من عدم غشها. وعدم السماح بالتعامل فى الداخل لغير التجار المقيدين بسجل المستغلين بتجارة القطن ، وعدم استلام مراكز التجميع أو حلقات التسويق للأقطان الموردة من غير المنتجين الحائزين .

ونتيجة لتراجع هذا النظام وعدم التزام التجار باستلام كامل الأقطان التى يتم إنتاجها بواسطة المزارعون وإلغاء الدعم عن الأسمدة الكيماوية ، إلى جانب تحرير قطاعات الأرز والقمح ، فقد أعطى ذلك الحرية للمزارع لصياغة دورته الزراعية وبالتالى حرية اختيار إنتاج المحاصيل التى تحقق له أعلى دخل ممكن وقد ترتب على هذا الوضع أن شهد محصول القطن أدنى مستوياته من ناحية المساحة المخصصة

لإنتاجه ، مما إنعكس بشكل سلبى على الإنتاج الكلى والصادرات، والاتجاه إلى استيراد الأقطان قصيرة ومتوسطة التيلة من الخارج لتغطية احتياجات المصانع المحلية للغزل والنسيج.

رابعا – مصفوفة تحليل سياسات إنتاج وتجارة القطن خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢) :

تعتبر مصفوفة تحليل السياسات Policy Analysis Matrix من الأدوات التقليدية المستخدمة فى تحليل السياسات الزراعية (خاصة السياسات السعرية) ، وهى تقيس التشوهات السعرية الحادثة فى اقتصاديات سلعة من السلع ، وتبين الكفاءة الاقتصادية فى استخدام الموارد المتاحة فى ظل النشاط السلعى، كما تسمح بمقارنة الربحية المالية لمحصول معين بالربحية الاقتصادية لنفس المحصول فى ضوء أن المحصول يخضع لظروف التجارة الحرة .

وتوضح بيانات الجدول رقم (٥) نتائج قياس كل من معامل الحماية الأسمى للمنتج ، ومعامل الحماية الأسمى للمدخلات المتبادلة تجاريا ، ومعامل الحماية الفعال ، ومعامل تكلفة الموارد المحلية بالنسبة لمحصول القطن كمتوسط للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢) ومنها يتضح أن :

١- معامل الحماية الأسمى للمنتج هو مقياس يمثل كل أنواع الحماية أو الضرائب التى تمنع التساوى بين الأسعار المحلية وأسعار الحدود ، وهو بذلك يوضح مدى تقديم الدولة لحوافز للمزارعين المحليين لتشجيع إنتاج المحصول ، وقد تم حسابه من المعادلة :

$$\text{معامل الحماية الأسمى للمنتجات (NBCO)} = \frac{\text{السعر المزرعى } P^b}{\text{سعر الحدود } P^d}$$

وتوضح بيانات الجدول رقم (٥) أن منتجى محصول القطن تحملوا ضرائب ضمنية تتمثل فى الفرق بين الأسعار المزرعية المحلية وأسعار الحدود ، حيث بلغت قيمة هذا المعامل حوالى ٠,٧٩ كمتوسط للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢) ، وقد بلغت قيمة الضرائب الضمنية المفروضة على إنتاج الفدان من القطن جنيه للفدان، كما بلغت نسبة تلك الضريبة الضمنية حوالى ١٦% من السعر العالمى للمحصول كمتوسط لنفس الفترة. ويبين ذلك تخلى الدولة عن التدخل بسياسات سعرية لحماية الإنتاج المحلى من القطن بعد التطبيق الكامل لبرنامج الاصلاح الاقتصادى وذلك على الرغم من الأهمية الاستراتيجية لمحصول القطن لزيادة حصيلة الصادرات منه أو حتى المحافظة عليها، وكذلك تلبية احتياجات المغازل المحلية لتشغيل مصانع غزل ونسج القطن .

٢- تم حساب معامل الحماية الأسمى للمدخلات المتبادلة تجاريامن المعادلة :

$$\text{معامل الحماية الأسمى لمستلزمات الإنتاج (NBCD)} = \frac{\text{قيمة مستلزمات الإنتاج بسعر السوق (ماليا)}}{\text{قيمة مستلزمات الإنتاج بسعر الظل (اقتصاديا)}}$$

جدول رقم (٥) معاملات الحماية والميزة النسبية لمحصول القطن فى مصر لمتوسط الفترة (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)

معامل الحماية الأسمى للمنتج (NPCO)			معامل الحماية الأسمى للمدخلات المتبادلة تجاريا (NBCO)			معامل الحماية الفعال (EPC)			معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC)
القيمة	الدعم أوالضرائب		القيمة	الدعم أوالضرائب		القيمة	الدعم أوالضرائب		
	%	جنيه/فدان		%	جنيه/فدان		%	جنيه/فدان	
٠,٧٩	١٦	١٠٤١	٠,٨٦	١٠,٢	٦٨	٠,٦١	٣٧	١٥٣٨	٠,٦٤

المصدر : حسبت من :

١- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية ، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة .

٢ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، أعداد مختلفة.

وتوضح بيانات الجدول رقم (٥) أن قيمة هذا المعامل كانت أقل من الواحد الصحيح حيث بلغت حوالى٠,٨٦ كمتوسط للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢) . ويبين ذلك أن الأسعار المحلية لمستلزمات إنتاج القطن كانت

أقل من مثيلتها بالأسعار العالمية لها، أى أن الدولة كانت تتحمل بعضا من قيمة تكاليف تلك المستلزمات فى صورة دعم أستهدفت منه تشجيع زيادة إنتاج القطن، وقد بلغت قيمة دعم مستلزمات إنتاج الفدان من أسمدة كيماوية وتقاوى ومبيدات حوالى٦٨ جنيه/ فدان تمثل حوالى١٠,٢% من متوسط الأسعار العالمية لتلك المستلزمات كمتوسط للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢).

٣- تم حساب معامل الحماية الفعال من المعادلة :

$$\text{معامل الحماية الفعال (EPC)} = \frac{\text{القيمة المضافة للمحصول بسعر السوق (ماليا)} \; VA^b}{\text{القيمة المضافة للمحصول بسعر الظل (اقتصاديا)} \; VA^d}$$

وتوضح بيانات الجدول رقم (٥) أن قيمة هذا المعامل كانت أقل من الواحد الصحيح حيث بلغت قيمة هذا المعامل حوالى ٠,٦١ كمتوسط للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢) ويبين ذلك عدم وجود توازن بين قيمة الضرائب الضمنية التى يتحملها مزارعوا القطن وقيمة الدعم الذى تقدمه الدولة لتوفير مستلزمات إنتاجها ، حيث كانت فاقت نسب الضرائب الضمنية نسب دعم مستلزمات الإنتاج مما يدل على معاناة منتجوا القطن من حماية سالبة من الدولة لإنتاجهم من المحصول ، وهو الأمر الذى يفسر اسباب انخفاض المساحات المخصصة لإنتاج القطن خلال تلك الفترة .

٤- تم حساب معامل تكلفة الموارد المحلية من المعادلة :

$$\text{معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC)} = \frac{\text{قيمة الموارد المحلية بسعر الظل}}{\text{القيمة المضافة للمحصول بسعر الظل}}$$

وتوضح بيانات الجدول رقم (٥) أن قيمة هذا المعامل بلغت حوالى ٠,٦٤ كمتوسط للفترة (٢٠٠٣-٢٠١١) ، ويبن ذلك أن إنتاج القطن محليا يعد أفضل من الاعتماد على استيراده من الخارج ، كما يتضح من ذلك أنه وفقا لهذا المعامل فما زالت هناك ميزة نسبية لمصر فى إنتاجه مما يعتبر مؤشر لتوجيه أولويات السياسة الزراعية نحو التوسع فى إنتاجه على حساب المحاصيل الأخرى للمحافظة على أسواقه التصديرية وتنمية حصيلة الصادرات منه.

وتشير نتائج مصفوفة تحليل السياسة الزراعية لمحصول القطن فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢) والموضحة بالجدول رقم (٦) إلى أن :

أ- إجمالى الإيرادات المالية المحققة لمحصول القطن تقدر بحوالى ٥٠٥٩ جنيه للفدان كمتوسط للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢) ، وهى تقل عن القيمة الاقتصادية المقومة لتلك الإيرادات بأسعار الحدود بحوالى ٢٥% حيث بلغت القيمة الاقتصادية لتلك الإيرادات حوالى ٦٥١٤ جنيه للفدان. كما يتضح أن تحويلات العائد لمحصول القطن كانت سالبة وتقدر بحوالى ١٤٥٥جنيه للفدان. وهو ما يشير إلى أن منتجى القطن فى مصر كانوا يتقاضون سعرا محليا للمحصول أقل من نظيره بالأسعار العالمية.

ب- قدرت تكلفة مستلزمات إنتاج محصول القطن المتبادلة تجاريا (الأسمدة الكيماوية والمبيدات والتقاوى) بحوالى ٦٠٤ جنيه للفدان كمتوسط للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢) ، وهى تقل عن التكلفة الاقتصادية لتلك المستلزمات بحوالى١١% حيث بلغت التكلفة الاقتصادية حوالى ٦٧٠,٤ جنيه للفدان . كما يتبين أن تحويلات تلك التكلفة كانت موجبة لصالح المنتج الزراعى للمحصول حيث تحملت الدولة دعما لتلك المستلزمات يقدر بحوالى ٦٦,٤ جنيه للفدان بهدف العمل على استمرار زراعة القطن وبالتالى المحافظة علىتواجده بالأسواق العالمية.

ج – قدرت تكلفة الموارد المحلية الغير متبادلة تجاريا بحوالى ٢٢٥٨ جنيه للفدان كمتوسط للفترة، وهى تزيد عن التكلفة الاقتصادية بحوالى ٩% والتى بلغت حوالى ٢٠٧١ جنيه للفدان . وبالتالى فقد كانت

تحويلات الموارد المحلية سالبة بحوالى ١٨٧ جنيه للفدان. وربما يرجع الاقتراب النسبى لقيمة التكلفة المحلية من القيمة الاقتصادية لها إلى أهمية محصول القطن كمحصول استراتيجي لتنمية حصيلة الصادرات الزراعية.

د- قدر صافى العائد الفدانى لمحصول القطن بحوالى ٢٠١٨ جنيه للفدان كمتوسط للفترة(٢٠٠٣-٢٠١٢)، وهو يقل بحوالى٣٧,١% عن نظيره المحسوب بالقيمة الاقتصادية ، حيث بلغت القيمة الاقتصادية له بحوالى ٣١٧٨ جنيه . وبالتالى فقد كانت تحويلات صافى العائد لمحصول القطن سالبة بحوالى١١٦٠ جنيه للفدان، وهو ما يؤكد أن منتجى القطن فى مصر كانوا يتقاضون سعرا محليا للمحصول أقل من نظيره بالأسعار العالمية ، وبالتالى تحملهم لضريبة ضمنية تتمثل فى الفرق بين صافى العائد مقوما بالأسعار المحلية ونظيره مقوما بالأسعار العالمية. وهو مايفسر أسباب تخلى معظم المنتجين عن زراعة محصول القطن فى مصر وتقلص المساحة المخصصة لإنتاجه.

هـ- بلغت القيمة المضافة لمحصول القطن حوالى ٢٣٦٥ جنيه للفدان كمتوسط للفترة ، وهى تقل بحوالى ٤١,٥ % عن نظيرتها المحسوبة بالقيمة الاقتصادية، حيث بلغت القيمة الاقتصادية حوالى ٤٠٤٦ جنيه. وبالتالى فقد كانت تحويلات القيمة المضافة للمحصول سالبة بحوالى ١٦٨١ جنيه للفدان ، وهو مايشير إلى انخفاض كفاءة أداء النشاط الإنتاجى لمحصول القطن نتيجة انخفاض قيمة صافى العائد المتحقق من زراعته.

جدول رقم (٦) مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول القطنفى مصر خلال الفترة (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)

نوع التقييم	إجمالى العائد جنيه / فدان	تكلفة مستلزمات الإنتاج جنيه /فدان	تكلفة الموارد المحلية جنيه / فدان	صافى العائد جنيه/ فدان	القيمة المضافة جنيه / فدان
المالى	٥٠٥٩	٥٦٣	٢٢٥٨	٢٠١٨	٢٨٠١
الاقتصادى	٦٥١٤	٦٢٤	٢٠٧١	٣١٧٨	٣٣٣٦
التحويلات	-١٤٥٥	٦٦,٤	-١٨٧	-١١٦٠	-٥٣٥

المصدر : حسبت من :

١- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية ، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة .

٢ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، أعداد مختلفة.

خامسا – الملخص والتوصيات :

يعد تواجد القطن المصرى فى الأسواق الخارجية والمحافظة على أسواقه العالمية من الأهمية بمكان ، حيث أن ذلك يدعم أيضا تواجد المنسوجات المصرية فى الأسواق المحلية والعالمية ،كما ظل القطن لفترة طويلة من الزمن مصدرا هاما من مصادر الحصول على النقد الأجنبى وضبط الميزان التجارى للدولة .وقد استهدف هذا البحث الوقوف على العوامل التى أدت إلى عدم استقرار إنتاج وتجارة القطن المصرى ، وتحديد آليات العمل التى يمكن اتباعها لتحقيق سياسة إنتاجية وتسويقية مستقرة ، وبالتالى تحقيق استقرار دخول مزارعى القطن والمحافظة على مكانة القطن المصرى فى الأسواق العالمية . ومنذ تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى تبنت تخلت الدولة عن فرض تركيب محصولى تحدد فية المساحات المستهدف زراعتها من المحاصيل المختلفة وعلى رأسها القطن، كما تراجع دور الدولة في تسويق مستلزمات الإنتاج والناتج من المحصول، وأخيراً طبق التحرير الكامل للتجارة الداخلية للقطن عام ١٩٩٦. وقد أدت هذه السياسات على اختلاف توجهاتها إلى انخفاض المساحة المخصصة لإنتاج القطن، وتذبذب إنتاجية الفدان منه، مما ترتب عليه أن الإنتاج الكلى من القطن الزهر قد انخفض بمعدل سنوى معنوى إحصائيا بلغ حوالى١٥٩ ألف قنطار تمثل حوالى٤,١% من متوسط الإنتاج على مستوى الجمهورية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) .

وبتقدير دالة الإنحدار المتعدد للمتغيرات المؤثرة على الإنتاج الكلى من محصول القطن فى مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) فقد تبين أهمية تأثير كل من تكاليف الإنتاج بالجنيه/فدان ، والسعر التصديرى بالدولار/طن،على الإنتاج الكلى من محصول القطن حيث ثبتت معنوية تأثير هذين المتغيرين عند مستوى

المعنوية ٥%. كما أوضحت نتائج تقدير دوال الإنحدار المتعدد المرحلى أن كلا من تكاليف الإنتاج، والسعر التصديرى يفسرا معا حوالى ٥٨,٥% من التغير فى كمية الإنتاج المحلى من القطن .

وعلى الرغم من محاولات تطوير النظام التسويقى للقطن ، إلا أن الأوضاع التسويقية الراهنة أسفرت عن مستويات فقيرة فى العديد من عناصر الأداء التسويقى خلال الفترة بعد تحرير إنتاجه وتجارته (١٩٩٥-٢٠١٢) نظرا لوجود خلل فى الدور الحكومى فى ضبط السوق ، وقصور نظم المعلومات التسويقية فيما يتعلق بالأسواق الخارجية للقطن ، مما أسفر عن الكثير من المشكلات والنتائج السلبية كتذبذب كميات الإنتاج و الصادرات والمخزون ، وانخفاض العائد الذى يحصل عليه المنتج من تسويق إنتاجه من القطن.ولمواجهة تلك المشاكل قامت الدولة من خلال التشريعات الزراعية إعتبارا من موسم ١٩٩٥، بإصدار عدة قرارات وزارية متتالية لتنظيم تجارة القطن فى الداخل ، إلا أن عدم التزام التجار باستلام كامل الأقطان التى يتم إنتاجها بواسطة المزارعون وإلغاء الدعم عن الأسمدة الكيماوية ، إلى جانب تحرير قطاعات الأرز والقمح ، فقد أعطى ذلك الحرية للمزارع لصياغة دورته الزراعية وبالتالى حرية اختيار إنتاج المحاصيل التى تحقق له أعلى دخل ممكن، وقد ترتب على هذا الوضع أن شهد محصول القطن أدنى مستوياته من ناحية المساحة المخصصة لإنتاجه ، مما إنعكس بشكل سلبى على الإنتاج الكلى والصادرات، والاتجاه إلى استيراد الأقطان قصيرة ومتوسطة التيلة من الخارج لتغطية احتياجات المصانع المحلية للغزل والنسيج.

وقد تم استخدام مصفوفة تحليل سياسات محصول القطن فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢) للتعرف على التشوهات السعرية الحادثة فى اقتصاديات القطن ، والكفاءة الاقتصادية فى استخدام الموارد المتاحة لإنتاجه، وكذلك مقارنة الربحية المالية للمحصول بالربحية الاقتصادية له فى ضوء أن المحصول أصبح يخضع لظروف التجارة الحرة، حيث أوضحت النتائج أن منتجى القطن فى مصر كانوا يتقاضون سعرا محليا للمحصول أقل من نظيره بالأسعار العالمية ، كما تخلت الدولة عن التدخل بسياسات سعرية كافية لحماية الإنتاج المحلى من القطن بعد التطبيق الكامل لبرنامج الاصلاح الاقتصادى وذلك على الرغم من الأهمية الاستراتيجية لمحصول القطن لزيادة حصيلة الصادرات منه أو حتى المحافظة عليها ، وكذلك تلبية احتياجات المغازل المحلية لتشغيل مصانع غزل ونسج القطن .

وفى ضوء النتائج السابقة يوصى البحث بضرورة اتباع سياسة إنتاجية وتصديرية مستقرة للقطن تضمن المحافظة على الميزة النسبية التى يتمتع بها فى الأسواق العالمية، وتأخذ فى الاعتبار معالجة الاختلالات السعرية بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية للقطن ولمستلزمات إنتاجه ، وتوجيه قدر أكبر من الاستثمارات للبحوث المتعلقة بزيادة إنتاجية الفدان وتوفير قاعدة معلومات تمد المنتجين باستمرار بمعلومات منتظمة عن تكاليف الإنتاج وأربحية الدورات المنافسة للقطن وكيفية تخفيض تكاليف الإنتاج ، والأسعار المتوقعة لكل صنف من أصناف القطن فى ظل المعروض العالمى ، حتى يستطيع المنتج إدراك ما هية السوق الذى يتعامل فيه .

المراجع :

١- أسامة أحمد البهنساوى (دكتور)، حسام الدين سليمان شلبى (دكتور) ، " متطلبات تحرير إنتج وتجارة القطن المصرى فى ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة " ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد الرابع ، العدد الثانى ، سبتمبر ١٩٩٤.

٢- أسامة أحمد البهنساوى (دكتور)، " القدرة التنافسية للصادرات المصرية من المنسوجات القطنية فى أهم أسواقها العالمية" ، المؤتمر الدولى حول اقتصاديات الزراعة فى العالم الإسلامى ، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامى بالاشتراك مع مركز الدراسات والاستشارات الزراعية بكلية الزراعة – جامعة الأزهر ، أبريل ٢٠٠٠.

٣- أسامة أحمد البهنساوى (دكتور) ، دور السياسة الزراعية فى مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية على القطاع الزراعى المصرى ، المؤتمر السابع عشر للاقتصاديين الزراعيين ، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتداعياتها على الزراعة المصرية ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، ١٤-١٥ أكتوبر ٢٠٠٩ .
٤- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، أعداد مختلفة.
٥- جمال محمد صيام (دكتور)، وآخرون ، " أثر سياسة التكيف الهيكلى على القطن المصرى"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، مارس ١٩٩٩.
٦- عدلى سعداوى طلبة (دكتور)، "دراسة اقتصادية تحليلية للوضع الحالى والمستقبلى للقطن عالمياً ومحلياً ، مجلة المنيا للبحوث الزراعية ، كلية الزراعة ،جامعةالمنيا، المجلد٢٦، العدد الثالث ، ٢٠٠٦.
٧- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية ، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة
٨- وفاء أبو بكر محمد عيد ، وآخرون ، " تحليل السياسات الإنتاجية لأهم المحاصيل التصديرية المصرية فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية " ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد الثالث والعشرون ، العدد الأول، مارس ٢٠١٣.
9- World Bank, The Economics of Project Analysis, Washington D. K, 1991.

An Economic Study Of The Factors Affecting The Stability Of The Production And Trade Of Egyptian Cotton

Prof. Dr. Usama Ahmed El-Bahnasawy
Professor of Agric. Economics
Faculty of Agriculture, Cairo, Al-Azhar University

Dr. Saher El Bahaei
Senior of National Planning Institute in Cairo

Summary

Egyptian cotton presence in foreign markets and to maintain the global markets is very important, as it also supports the presence of Egyptian textiles in the domestic and global markets. This research aims to identify the factors that led to instability of the production and trade of Egyptian cotton, and to identify the mechanisms of action that can be followed to achieve productivity and marketing stable policy, and thus achieve stability of cotton farmer's income, and the preservation of the status of Egyptian cotton in global markets. Economic liberalization policies led to a decrease in cotton production area, and the fluctuation of feddan productivity, and this led to a lower total production of cotton at an annual rate statistically significant reached about 159 thousand quintals representing about 4.1% of the average production level of the Republic during the period (1995-2012).The function of multiple regression variables affecting the total production of cotton crop in Egypt during the period (1995-2012), highlighted the importance of the effect of the total production costs in pounds/ feddan, and the exporting price in dollars/ton on the total production of

cotton crop, which proved significant impact of these two variables at a significance level of 5%. The results of stepwise regression functions estimation phased also that both the production costs and the exporting price construed together about 58.5% of the variation in the amount of domestic production of cotton. Search results also indicated that the current marketing conditions resulted in poor levels in many of the performance elements of marketing during the period after the liberation of production and trade(1995-2012) due to a malfunction in the government's role in the market adjust, and lack of marketing information systems with regard to foreign markets for cotton, which resulted in a lot of problems and negative results such as the fluctuation of production and exports and inventory quantities, and lower returns to the farmer's market production of cotton. Policy Analysis Matrix of cotton crop in Egypt have been estimated during the period (2003-2012) to know the price distortions occurring in the cotton economies, and economic efficiency in the use of the resources available to produce it, and also to compare the financial profitability of the cotton by its economic profitability. The results showed that cotton producers in Egypt were paid a price locally crop lower than world prices, as the state abandoned its intervention adequate pricing policies to protect domestic production of cotton after the full implementation of the economic reform program, and in spite of the strategic importance of the cotton crop to increase exports from the proceeds or even maintain them, and to meet the needs of local spinners.

According to the results of previous research, the following is recommended:

1- The need for a stable policy for the production and export of cotton to ensure preservation of comparative advantage in the global markets, and address the price imbalances between domestic and world prices for cotton production and supplies.
2- Directing greater investments for research on increasing productivity per feddan of cotton.
3- Provide an information base extends producers constantly with regular information about production costs and profitability of the competition sessions for cotton and how to reduce production costs, and expected price for each class of cotton varieties in light of the global supply, so that the farmer can realize market conditions, which handles it.

. .